المسؤولية الاجتماعية في إطار حوكمة الشركات

أ.د براق محمد
أ. موساوي ياقوت
المدرسة العليا للتجارة–الجزائر–

ملخص

لقد أثار مصطلح المسؤولية الاجتماعية ضجة كبيرة، في المجال الاقتصادي الدولي في الوقت الحاضر، إذ اتسع دور المؤسسات من تركيزها على الجانب الاقتصادي ليشمل جوانب التنمية الاجتماعية، ففي الدول الصناعية الكبرى ظهر تعاون وتناسق وتكامل في مهام ثلاثة أطراف أساسية هي الدولة ورجال الأعمال والمجتمع، فأصبحت كل من الحكومة والمؤسسات الاقتصادية تسخر جهودها لجعل القطاع الثالث وهو المجتمع يستفيد من هذا التعاون.

ويرتبط مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بمفاهيم أخرى ذات العلاقة، والمتمثلة في مصطلح حوكمة الشركات الذي يعتبر من المصطلحات الحديثة في مجال إدارة الأعمال ولعله يرد التساؤل التالي: ما المقصود بالمسؤولية الاجتماعية، وما علاقة هذه المسؤولية بحوكمة الشركات؟

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية، حوكمة الشركات، أصحاب المصالح.

Abstract

We have raised the term social responsibility sensation, in the field of international economic at the present time, it has expanded the role of institutions of its focus on the economic side to include aspects of social development, in the major industrial countries appeared cooperation and harmonization and integration of the functions of the three parties to the basic state and the business community, becameboth the government and economic institutions harness their efforts to make the third sector, a society benefit from this cooperation.

Is associated with the concept of corporate social responsibility with other relevant concepts, represented in terms of corporate governance, which is one of the modern terminology in the field of business management and perhaps the next question is: What is meant by social responsibility, and the relationship of these corporate governance responsibility?

Key words : social responsibility, corporate governance, Stakeholders.

تمهيد

شهدت المؤسسات تطورات سريعة وجذرية في بيئة تتسم بالديناميكية حيث لم يعد المجتمع ينظر إلى المؤسسات نظرة تقليدية ولم يعد تقييم تلك المؤسسات يعتمد في بناء سمعتها على مراكزها المالية فقط ففكرة تركيز المؤسسات الاقتصادية على تعظيم الربح وتحقيق أهداف أصحاب رؤوس الأموال لم تعد مقبولة للتعبير عن استجابة المسيرين في هذه المؤسسات لمسؤوليتهم الاجتماعية.

بل بدأت نظرة المجتمع تأخذ أبعادا جديدة أكثر تعقيدا، نظرا لبروز مفاهيم حديثة ساعدت على خلق بيئة عمل قادرة على التعامل مع التطورات المتسارعة في الجوانب الاقتصادية والتكنولوجية والإدارية عبر أنحاء العالم. وكان من أبرز هذه المفاهيم مفهوم المسؤولية الاجتماعية، ولم تحض دراسة المسؤولية الاجتماعية بأهمية كبيرة في مجتمعنا نظرا لغياب ثقافة المسؤولية الاجتماعية، حيث لم تعد في وقتنا الحاضر الدولة هي المسؤول الوحيد عن برامج التنمية الاجتماعية، خاصة في ظل اكتساح القطاع الخاص لمعظم اقتصاديات العالم، نتيجة لذلك أصبح من اللازم تطبيق حوكمة الشركات باعتبارها مصطلح يتقيد ويرتبط به مفهوم المسؤولية الاجتماعية، بشكل وثيق. في ضوء ذلك يمكن صياغة الإشكالية التالية: ما المقصود بالمسؤولية الاجتماعية، وما علاقة هذه المسؤولية بحوكمة الشركات؟

يتمثل الهدف من هذه الدراسة في:

- إلقاء الضوء على مفهوم حوكمة الشركات من وجهة نظر متعددة.
- التعرف على مفهوم وأهمية المسؤولية الاجتماعية والدور الذي تلعبه في المجتمع.
- استعراض العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية وحوكمة الشركات.

أولا: الإطار النظري لحوكمة الشركات

الاهتمام الكبير بحوكمة الشركات جاء نتيجة للتعقيدات المتزايدة في البيئة القانونية والعالمة وزيادة مشاركة المستثمرين في تطوير الأسواق ومدى وعي هؤلاء المستثمرين والشركات القائمة بالمخاطر الناجمة عن عدم ممارسة الحوكمة، أضف إلى ذلك مدى أهمية مسؤولية الشركات أمام مجتمعاتها المحلية.

1. مفهوم حوكمة الشركات

لقد تعددت التعاريف المقدمة لمصطلح حوكمة الشركات Corporate Governance، ولا يوجد تعريف موحد ومتفق عليه لهذا المصطلح، بحيث يدل كل تعريف عن وجهة النظر التي يتبناها مقدم هذا التعريف، إلا أننا سوف نقدم بعض التعاريف التي لها علاقة بإشكالية البحث:[1]

تعرف الحوكمة حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على أنها "توزيع الحقوق والمسؤوليات بين مختلف المشاركين في الشركة، مثل مجلس الإدارة، والمديرين والمساهمين وأصحاب المصالح الآخرين، كما أنها تبين القواعد والإجراءات لاتخاذ القرارات بخصوص شؤون الشركة، وهي بهذا توفر أيضا الهيكل الذي يمكن من خلاله وضع أهداف الشركة ووسائل بلوغ تلك الأهداف ورقابة الأداء".

ويعرف «سير ادرايان كادبوري" على أن حوكمة الشركات تقوم على التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وأهداف الأفراد والمجتمع، فالهدف هو التقريب بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وأهداف الأفراد والمجتمع، فالهدف هو التقريب بين مصالح الأفراد والشركات والمجتمع ككل.

كما تعرف على أنها "مجموعة الآليات التي تضمن التوجه الاستراتيجي للمنظمة، للسيطرة على متغيرات بيئتها الداخلية، وتلبية متطلباتها والاستعداد لمواجهة متغيرات بيئتها الخارجية والتكيف معها، ضمن منظور أخلاقي، وبتوافر مقدرات إدارية محترفة لتحقيق مطالب أصحاب المصالح كافة وديمومة بقاء المنظمة".

ومما سبق يمكن أن نعرف حوكمة الشركات بأنها " النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال المنظمة ومراقبتها على أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والشفافية".

2. خصائص حوكمة الشركات

تتصف حوكمة الشركات بعدة مميزات نذكر منها ما يلي:[2]

- **الانضباط:** اتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح، ويقصد بذلك الانضباط في كل شيء مثل الانضباط في أداء كل عمل.
- **الشفافية:** تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث ويجب أن ترتكز على المصداقية والوضوح والإفصاح والمشاركة.
- **الاستقلالية:** والتي تتحقق من خلال: وجود رئيس مجلس إدارة مستقل عن الإدارة العليا، وجود مجلس إدارة إشرافي مستقل عن مجلس الإدارة التنفيذي، وجود لجنة مراجعة يرأسها عضو مجلس إدارة مستقل.
- **المساءلة:** تعني باختصار الحساب عن أعمال معينة أو المسؤولية عن أداء العمل أو تولي المنصب، إمكان تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، بحيث يتيح نظام الحوكمة مساءلة الشركة أمام جميع المساهمين، وتقدم إرشادات لمجلس إدارة الشركة في كيفية وضع استراتيجية الشركة ومراقبة الإدارة.

- **المسؤولية:** المسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في المنشأة وتعنى أن الشركة تدرك حقوق جميع الأطراف المهتمة بالشركة والتي تتضمنها اللوائح والقوانين وأيضا تشجع على التعاون المشترك بينها وبين تلك الأطراف.
- **العدالة:** يجب احترام حقوق مختلف مجموعات أصحاب المصلحة في المنشأة وتعني أن الشركة تتعهد بحماية مصالح المساهمين وتؤكد على معاملتها المتساوية لهم بمن فيهم صغار المساهمين.
- **المسؤولية الاجتماعية:** المسؤولية تجاه أصحاب المصالح.

3. أهمية حوكمة الشركات

تزداد أهمية الحوكمة في إدارة الشركات لزيادة الثقة في المعلومات الواردة في القوائم المالية المنشورة لمستخدميها، خاصة المساهمين والمتعاملين في سوق الأوراق المالية، حفاظا على حقوقهم.

وقد تعاظمت أهمية حوكمة الشركات خاصة في العقدين الأخيرين، لتحقيق كل من التنمية الاقتصادية والحصانة القانونية والرفاهة الاجتماعية للاقتصاديات والمجتمعات، ويحقق إتباع القواعد السليمة لحوكمة الشركات مزايا كثيرة أهمها: [3]

- ضمان قدر ملائم من الطمأنينة للمستثمرين وحملة الأسهم على تحقيق عائد مناسب لاستثماراتهم، مع العمل على الحفاظ على حقوقهم وخاصة صغار المساهمين.
- تعظيم القيمة السوقية للأسهم، وتدعيم تنافسية الشركات في أسواق المال العالمية، خاصة في ظل استحداث أدوات وآليات مالية جديدة، وتشكيل اندماجات أو استحواذ أو بيع لمستثمر رئيسي.
- التأكد من كفاءة تطبيق برامج الخوصصة وحسن توجيه الحصيلة منها إلى الاستخدام الأمثل لها، منعا لأي من حالات الفساد التي تكون مرتبطة بذلك.
- توفير مصادر تمويل محلية أو عالمية للشركات سواء من خلال الجهاز المصرفي أو أسواق المال، وخاصة في ظل تزايد سرعة حركة انتقال التدفقات الرأسمالية.
- تجنب الانزلاق في مشاكل محاسبية ومالية، وتحقيق دعم واستقرار نشاط الشركات العاملة بالاقتصاد، ودرء حدوث انهيارات بالأجهزة المصرفية أو أسواق المال المحلية والعالمية، والمساعدة في تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي.

وعلى الصعيد القانوني، يهتم المشرع بأطر وآليات حوكمة الشركات لأنها تساعد على الوفاء بحقوق كل الأطراف في الشركة، خاصة مع كبرى الشركات، ولذا فإن التشريعات واللوائح المنظمة لعمل الشركات تعد هي الأساس لأطر وآليات حوكمة الشركات، حيث تنظم القوانين والقرارات– بشكل دقيق ومحدد –العلاقة بين الأطراف المعنية في الشركة والاقتصاد ككل، وتتجلى أيضا أهمية حوكمة الشركات من الناحية القانونية في

التغلب على سلبيات تنفيذ التعاقدات التي يمكن أن تنتج من ممارسات سلبية تنتهك صيغ العقود المبرمة أو القوانين والقرارات والنظم الأساسية المنظمة للشركة، ومن ثم يؤكد الكثير من القانونيين على مسؤوليات العهدة بالأمانة والتي يؤديها المديرون قبل الأطراف الأخرى بالشركة لضمان حقوقهم.

سنة 2002 أن يتم إصدار بنود تشريعية (IIF) وفي هذا الصدد اقترحت مؤسسة التمويل الدولية لحوكمة الشركات يمكن أن يتم تضمينها في كل من قوانين أسواق المال والشركات، كما تؤكد المؤسسة أنه على الرغم من أهمية البنود التشريعية المقترحة إلا أن الأمر البالغ الأهمية هو مدى كفاءة المناخ التنظيمي والرقابي حيث يتعاظم دور أجهزة الإشراف في متابعة الأسواق، وذلك بالارتكاز على دعامتين أساسيتين هما : الإفصاح والشفافية، والمعايير المحاسبية السليمة.

أما على الصعيد الاجتماعي فإن مفهوم حوكمة الشركات في معناه الأشمل لا يقتصر على الشركات الاقتصادية، ولكن يمتد ليشمل كل المؤسسات العاملة في المجتمع سواء كانت مملوكة للقطاع العام أو الخاص والتي يرتبط نشاطها بإنتاج سلعة أو تقديم خدمة، والتي تؤثر على رفاهة الأفراد والمجتمع ككل.

ولذا فالإطار الأشمل للحوكمة يكون مرتبطا ليس فقط بالنواحي القانونية والمالية والمحاسبية للشركات، ولكنه يرتبط كذلك ارتباطا وثيقا بالنواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وسلطة التحكم بوجه عام.

4. معايير حوكمة الشركات

نظرا للاهتمام المتزايد بمفهوم الحوكمة، فقد حرصت عديد من المؤسسات على دراسة هذا المفهوم وتحليله ووضع معايير محددة لتطبيقه، وذلك على النحو التالي[4]

1.4 معايير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

يتم تطبيق الحوكمة وفق خمسة معايير توصلت إليها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام 1999، علما بأنها قد أصدرت تعديلا لها في عام 2004 وتتمثل في:

- ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات :يجب أن يتضمن إطار حوكمة الشركات كلا من تعزيز شفافية الأسواق وكفاءتها، كما يجب أن يكون متناسقا مع أحكام القانون، وأن يصيغ بوضوح تقسيم المسئوليات فيما بين السلطات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية المختلفة.
- حفظ حقوق جميع المساهمين :وتشمل نقل ملكية الأسهم، واختيار مجلس الإدارة، والحصول على عائد في الأرباح، ومراجعة القوائم المالية، وحق المساهمين في المشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة.
- المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين :وتعنى المساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة، وحقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية، والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية، وكذلك

حمايتهم من أي عمليات استحواذ أو دمج مشكوك فيها، أو من الاتجار في المعلومات الداخلية، وكذلك حقهم في الاطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين.

- دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالشركة :وتشمل احترام حقوقهم القانونية، والتعويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق، وكذلك آليات مشاركتهم الفعالة في الرقابة على الشركة، وحصولهم على المعلومات المطلوبة .ويقصد بأصحاب المصالح البنوك والعاملين وحملة السندات والموردين والعملاء.
- الإفصاح والشفافية :وتتناول الإفصاح عن المعلومات الهامة ودور مراقب الحسابات، والإفصاح عن ملكية النسبة العظمى من الأسهم، والإفصاح المتعلق بأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين . ويتم الإفصاح عن كل تلك المعلومات بطريقة عادلة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح في الوقت المناسب ودون تأخير.
- مسئوليات مجلس الإدارة :وتشمل هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية، وكيفية اختيار أعضائه ومهامه الأساسية، ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية.

2.4 معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية

وضعت لجنة بازل في العام 1999 إرشادات خاصة بالحوكمة في المؤسسات المصرفية والمالية، وهي تركز على النقاط التالية :

- قيم الشركة ومواثيق الشرف للتصرفات السليمة وغيرها من المعايير للتصرفات الجيدة والنظم التي يتحقق باستخدامها تطبيق هذه المعايير.
- إستراتيجية للشركة معدة جيدا، والتي بموجبها يمكن قياس نجاحها الكلي ومساهمة الأفراد في ذلك.
- التوزيع السليم للمسئوليات ومراكز اتخاذ القرار متضمنا تسلسلا وظيفيا للموافقات المطلوبة من الأفراد للمجلس.
- وضع آلية للتعاون الفعال بين مجلس الإدارة ومدققي الحسابات والإدارة العليا.
- توافر نظام ضبط داخلي قوي يتضمن مهام التدقيق الداخلي والخارجي وإدارة مستقلة للمخاطر عن خطوط العمل مع مراعاة تناسب السلطات مع المسئوليات.
- مراقبة خاصة لمراكز المخاطر في المواقع التي يتصاعد فيها تضارب المصالح، بما في ذلك علاقات العمل مع المقترضين المرتبطين بالمصرف وكبار المساهمين والإدارة العليا، أو متخذي القرارات الرئيسية في المؤسسة.
- الحوافز المالية والإدارية للإدارة العليا التي تحقق العمل بطريقة سليمة، وأيضا بالنسبة للمديرين أو الموظفين سواء كانت في شكل تعويضات أو ترقيات أو عناصر أخرى.

- تدفق المعلومات بشكل مناسب داخليا أو إلى الخارج.

3.4 معايير مؤسسة التمويل الدولية

وضعت مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي في عام 2003 موجهات وقواعد ومعايير عامة تراها أساسية لدعم الحوكمة في المؤسسات على تنوعها، سواء كانت مالية أو غير مالية، وذلك على مستويات أربعة كالتالي:

- الممارسات المقبولة للحكم الجيد؛
- خطوات إضافية لضمان الحكم الجيد الجديد؛
- إسهامات أساسية لتحسين الحكم الجيد محليا؛
- القيادة.

ثانيا: المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

لقد ظهرت المسؤولية الاجتماعية في ظروف اتسمت بتزايد حدة المشاكل التي لحقت بالمجتمع وأثرت في أداء المنظمات بشكل عام، وكان لها التأثير الدافع القوي نحو تبني المؤسسات في الوقت الراهن لنماذج معينة من المسؤولية والتي تنصب بالأساس في خدمة الفرد، وضمان سلامة البيئة، ولما كانت المسؤولية الاجتماعية جوهر عمل كل المؤسسات باختلاف أنواعها وقد أدى ذلك إلى تنوع الجوانب التي تناولتها والتعاريف التي أعطيت لها.

1. مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات

سيتم إدراج في هذه الفقرة مجموعة مفاهيم للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات لدى المؤسسات الدولية وبعض الأكاديميين كما يلي:

1.1 مفهوم المسؤولية الاجتماعية لدى بعض المؤسسات الدولية

تعرف المسؤولية الاجتماعية لدى بعض المؤسسات الدولية كما يلي:

- **المجلس العالمي للأعمال من أجل التنمية المستدامة:** يعرف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بأنها "التزام مؤسسات الأعمال المتواصل، بالسلوك الأخلاقي وبالمساهمة في التنمية الاقتصادية وفي الوقت ذاته تحسين نوعية حياة القوى العاملة وأسرها فضلا عن المجتمعات المحلية والمجتمع عامة." [5]
- **المنتدى الدولي لقادة الأعمال:** يعرف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بأنها "ممارسات الأعمال التجارية المتسمة بالانفتاح والشفافية والقائمة على مبادئ أخلاقية واحترام الموظفين والمجتمع والبيئة، وصممت تلك المسؤولية لإتاحة قيمة مستدامة للمجتمع عامة، إضافة إلى المساهمين." [6]
- **معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية:** يَعتبر معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات أنها "السلوك الأخلاقي لمؤسسة ما تجاه المجتمع، وتشمل سلوك الإدارة

المسؤول في تعاملها مع الأطراف المعنية التي لها مصلحة شرعية في مؤسسة الأعمال، وليس مجرد حاملي الأسهم." [7]

- **البنك الدولي:** يعرف البنك الدولي المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بأنها "الالتزام بالمساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة، وذلك من خلال التعاون مع العاملين وأسرهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل، لتحسين مستوى معيشتهم على نحو مفيد لنشاط المؤسسات وللتنمية الاقتصادية." [8]
- **مجلس الأعمال الدولي للتنمية المستدامة:** يعرف مجلس الأعمال الدولي للتنمية المستدامة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات "بالالتزام المستمر للمؤسسات بالتصرف على نحو أخلاقي وبالمساهمة في التنمية الاقتصادية وتحسين نوعية الحياة للعاملين وأسرهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل." [9]
- **المفوضية الأوربية:** تعرف المفوضية الأوربية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات على إنها "عملية توحيد الاعتبارات والاهتمامات البيئية والاجتماعية لمنظمات الأعمال مع أنشطتها وعملياتها وتفاعلها مع ذوي المصلحة على أساس طوعي."[10]

2.1 مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات لدى بعض الأكاديميين

تتفاوت مفاهيم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات عند الباحثين والمتخصصين على نحو واسع بالعهد والمؤلف ومنها:

- **التعريف الأول:** حسب "رونالد بيل" (Ronald Paul Hill) «فالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات هي استراتيجيات تتبعها مؤسسات لها التزامات اجتماعية حضارية التي تتجاوز الدوال الاقتصادية من إنتاج وتوزيع السلع والخدمات النادرة، بالإضافة إلى توليد مستوى مقنع من الأرباح لحملة أسهمها."[11]
- **التعريف الثاني:** يعرف "فؤاد محمد حسين الحمدي" المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة بأنها "التزام أخلاقي بين المؤسسة والمجتمع تسعى من خلاله المؤسسة إلى تقوية الروابط بينها وبين المجتمع بما من شأنه تعزيز مكانتها في أذهان المستهلكين والمجتمع بشكل عام والذي ينعكس بدوره على نجاحها وتحسين أدائها المستقبلي."[12]
- **التعريف الثالث:** يعرف "حسين الأسرج" المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بأنها "تصرف المؤسسات على نحو يتسم بالمسؤولية الاجتماعية والمساءلة، ليس فقط أمام أصحاب حقوق الملكية، ولكن أمام أصحاب المصلحة الأخرى بمن فيهم الموظفين والعملاء والحكومة والشركاء والمجتمعات المحلية والأجيال القادمة."[13]
- **التعريف الرابع:** يعرف "البكري" المسؤولية الاجتماعية بأنها عبارة عن مجموعة من القرارات والأفعال التي تتخذها المؤسسة للوصول إلى تحقيق الأهداف المرغوب فيها والقيم السائدة في المجتمع والتي تمثل في

نهاية الأمر جزءا من المنافع الاقتصادية المباشرة لإدارة المؤسسة والساعية إلى تحقيقها بوصفها جزءا من استراتيجيتها.[14]

- **التعريف الخامس:** أشار "روبين" (Robbins) سنة 1999 إلى أن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات »تستند إلى اعتبارات أخلاقية تركز على الأهداف على نحو التزامات بعيدة الأمد آخذة في الاعتبار مبادرات منظمة الأعمال الحقيقية للوفاء بهذه الالتزامات وبما يعزز صورتها في المجتمع"[15]

ومنه نستنتج انه لا تزال تحتاج المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات إلى تعريف موحد المعالم معترف به لدى كل الأطراف، فالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات إجمالا هي مفهوم بحيث تأخذ المؤسسات بعين الاعتبار المخاوف الاجتماعية والبيئية في عملياتها الإدارية وفي تفاعلها مع أصحاب المصالح. وتعتبر "المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات طريقة لحل النزاع المحتمل بين إدارة المؤسسة والطيف العريض لأصحاب الحقوق بمن فيهم المستخدمين والزبائن والمجتمع المحلي." [16]

2. أهمية المسؤولية الاجتماعية

هناك وجهات نظر متعارضة حول تبني المؤسسة لمزيد من الدور الاجتماعي، وعلى العموم هناك اتفاق عام بكون المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة بحدود معينة تمثل عملية مهمة ومفيدة للمؤسسات في علاقاتها مع مجتمعاتها لمواجهة الانتقادات والضغوط المفروضة عليها[17]، ومن شأن الوفاء بالمسؤولية الاجتماعية تحقيق عدة مزايا بالنسبة للمجتمع والدولة والمؤسسة وأهمها ما يلي: [18]

- **بالنسبة للمؤسسة**

– تحسين صورة المؤسسة في المجتمع وخاصة لدى العملاء والعمال وخاصة إذا اعتبرنا أن المسؤولية تمثل مبادرات طوعية للمؤسسة اتجاه أطراف مباشرة أو غير مباشرة من وجود المؤسسة؛

– من شأن الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة تحسين مناخ العمل، كما تؤدي إلى بعث روح التعاون والترابط بين مختلف الأطراف؛

– تمثل المسؤولية الاجتماعية تجاوبا فعالا مع التغيرات الحاصلة في حاجات المجتمع؛

– كما أن هناك فوائد أخرى تتمثل في المردود المادي والأداء المتطور من جراء تبني هذه المسؤولية.

- **بالنسبة للمجتمع**

– الاستقرار الاجتماعي نتيجة لتوفر نوع من العدالة وسيادة مبدأ تكافؤ الفرص وهو جوهر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة.

– تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمجتمع؛

– ازدياد الوعي بأهمية الاندماج التام بين المؤسسات ومختلف الفئات ذات المصالح؛

– الارتقاء بالتنمية انطلاقا من زيادة تثقيف والوعي الاجتماعي على مستوى الأفراد وهذا يساهم بالاستقرار السياسي والشعور بالعدالة الاجتماعية.

- **بالنسبة للدولة**

– تخفيف الأعباء التي تتحملها الدولة في سبيل أداء مهماتها وخدماتها الصحية والتعليمية والثقافية والاجتماعية الأخرى؛

– يؤدي الالتزام بالمسؤولية البيئية إلى تعظيم عوائد الدولة بسبب وعي المؤسسات بأهمية المساهمة العادلة والصحيحة في تحمل التكاليف الاجتماعية؛

– المساهمة في التطور التكنولوجي والقضاء على البطالة وغيرها من المجالات التي تجد الدولة الحديثة نفسها غير قادرة على القيام بأعبائها جميعا بعيدا عن تحمل المؤسسات الاقتصادية الخاصة دورها في هذا الإطار.

على الرغم من أهمية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة إلا أنه هناك جدلا بخصوص تبني المؤسسات لمزيد من الدور الاجتماعي، دون أن يتم التوصل إلى اتفاق نهائي حول عدد من الأسئلة الرئيسية أهمها: [19]

–كيف يمكن توزيع موارد المؤسسة بشكل يساعد في حل المشاكل الاجتماعية؛

– ما هي المشاكل التي يجب على المؤسسة أن تعنى بها بشكل خاص؛

– ما هي الأولويات التي يتوجب اعتبارها؛

– هل المسؤولية الاجتماعية تقتصر على نشاطات المؤسسة واستجابتها للقوانين أم أنها تتعلق أيضا بالنشاطات التطوعية التي تمتد إلى ما هو أبعد من المتطلبات القانونية؛

– ما هي الأهداف والمعايير التي يمكن اعتبارها كافية أو ملائمة؛

– ما هي المعايير والمقاييس التي يجب استخدامها لتقرير ما إذا كانت المؤسسة مسؤولة أو غير مسؤولة اجتماعيا.

وقد ركز المؤيدون للمسؤولية الاجتماعية مناقشتهم حول القضايا الرئيسية التالية:

– تحقيق الأرباح يجب أن ينظر إليها بمنظور الأجل الطويل وليس بمنظور الأجل القصير كما كان في الماضي، حيث إنفاق المؤسسة لحل المشاكل الاجتماعية والذي يؤدي إلى خفض الأرباح في الأجل القصير من شأنه خلق ظروف بيئية ملائمة لبقائها ونموها واستمرار تدفق أرباحها في الأجل الطويل؛

– كسب صورة جيدة للمؤسسة؛

– المؤسسة التي تتحمل مسؤوليتها الاجتماعية عادة ما تتجنب وطأة التشريعات والقوانين الحكومية؛

– تحويل المشاكل الاجتماعية إلى فرص مربحة للمؤسسة؛

– المؤسسة مصدر المشاكل الاجتماعية حيث تخلق مشكلة تلوث البيئة وأماكن عمل غير صحية.

3. أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

سعى العديد من الكتاب والباحثين إلى محاولة تحديد أبعاد المسؤولية الاجتماعية، وقد صنف كل منهم تلك الأبعاد من وجهات نظر مختلفة. ونفس الأمر بالنسبة للمؤسسات التي تختلف في تحديد هذه الأبعاد، وذلك حسب قدرتها ورغبتها ونظرتها للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات. فيما يلي عرض لبعض التصنيفات لأبعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

تمثلت تلك الأبعاد حسب "بريد وفيرال" (Pride & Ferrell) سنة 1997 في:[20]

- المسؤولية الإنسانية: أي أن تكون المؤسسة صالحة، وان تعمل على الإسهام في تنمية وتطوير المجتمع، وان تعمل على تحسين نوعية الحياة.
- المسؤولية الأخلاقية: بمعنى أن تكون المؤسسة مبنية على أسس أخلاقية، وان تلتزم بالأعمال الصحيحة، وان تمتنع عن إيذاء الآخرين.
- المسؤولية القانونية: أي أن المؤسسة يجب أن تلتزم بإطاعة القوانين، وان تكسب ثقة الآخرين من خلال التزامها بتنفيذ الأعمال الشرعية وعدم القيام بالأعمال المخلة بالقانون.
- المسؤولية الاقتصادية: ويقصد بها أن تكون المؤسسة نافعة ومجدية اقتصاديا، وان تحاول جاهدة توفير الأمان للآخرين.

وفي دراسة للدكتور "فؤاد محمد حسين الحمدي" اعتمد أربعة أبعاد أساسية للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة وتمثلت تلك الأبعاد في:[21]

- المسؤولية تجاه المجتمع.
- المسؤولية تجاه حماية المستهلك.
- المسؤولية تجاه أخلاقيات الأعمال.
- المسؤولية تجاه حماية البيئة والموارد الطبيعية.

الجدول رقم 1: أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

أبعاد المسؤولية الاجتماعية			
المسؤولية اتجاه المجتمع	**المسؤولية اتجاه حماية المستهلك**	**المسؤولية الأخلاقية**	**المسؤولية اتجاه حماية البيئة**
– إنجاز المشاريع الأساسية – تقديم الهبات والتبرعات – توفير فرص العمل لأفراد المجتمع – توفير فرص العمل للمعاقين – توفير فرص العمل للنساء – المساهمة في دعم الأنشطة الثقافية والحضارية – المساهمة في دعم الاقتصاد المحلي	– التبيين – السعر – الضمان – التعبئة والتغليف – التوزيع – الإعلان – المقاييس والأوزان – النقل والتخزين	– تناسق أهداف الشركة مع أهداف المجتمع – عدم احتكار المنتجات – وجود دليل عمل أخلاقي للمنظمة – تشجيع العاملين على الإبلاغ عن الممارسات السلبية – عدم التحايل بالأسعار	– الالتزام بالتشريعات البيئية – الاقتصاد في استخدام الموارد – الاقتصاد في استخدام مصادر الطاقة – تجنب مسببات التلوث – آلية التخلص من النفايات – المساه ة في اكتشاف مصادر جديدة للمواد الخام والطاقة

المصدر: فؤاد محمد حسين الحمدي، مرجع سابق، 2003، ص: 4.

ثالثا: علاقة المسؤولية الاجتماعية بحوكمة الشركات

1. نظرية أصحاب المصالح

أشاع فريمان ولأول مرة، في سنة 1984 تعبير أصحاب المصلحة، ويشير التعبير إلى العديد من المجموعات ذات الاهتمامات الخاصة التي تستطيع التأثير على المؤسسة أو تكون متأثرة من قبل نشاط أو قرارات المؤسسة مثل المستثمرين والمستخدمين والزبائن والحكومة ومجموعات الضغط والمجتمع.[22]

تسند العديد من البحوث الحديثة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات إلى نظرية أصحاب المصالح والتي تنص على أن الهدف الأساسي للمؤسسات يتمثل في توليد وتعظيم القيمة لجميع أصحاب المصالح؛ من حملة أسهم، وشركاء، وموردين، وموزعين، وزبائن وأيضا العاملين وأسرهم، والبيئة المحيطة والمجتمع المحلي والمجتمع ككل. وتعد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات أداة رئيسية للوصول إلى هذا الهدف من خلال تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي لمجتمع الأعمال.[23] ويرى عدد من الباحثين أن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات هي الوسيلة التي تستخدمها الشركات لإدارة وتنظيم علاقاتها بالمتعاملين معها.

2. المسؤولية تجاه أصحاب المصالح (المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات)

ظهر جدل كبير في مجال حوكمة المؤسسة وما زال هذا الجدل مستمرا حول من هي الأطراف التي ينبغي أن تستفيد من مكاسب المؤسسة هل هي كل الأطراف المستفيدة (أصحاب المصالح) أم المساهمين أم الزبائن، أولئك الذين يدافعون عن" فكرة أصحاب المصالح" يستمدون آراءهم من البراهين والدلائل التالية:

– خلق القيمة يكون أقوى عندما تتوزع أرباحه، فمثلا المشروع الذي يلبي حاجات موظفيه وترقيات مساهميه له قيمة مضاعفة لأنه يستهدف في وقت واحد مجموعتين من أصحاب المصالح.

– على غرار المساهمين، فإن الأجراء والموردين والممولين يتحملون أيضا نسبة من المخاطرة التي تميز المشاريع فلهم الحق أيضا في اقتسام المكاسب.

من خلال ما سبق عرفنا بأن هناك مدرستان فكريتان محددتان، الأولى أعطت الأهمية إلى تعظيم قيمة المساهمين كسبب من أسباب الوجود، وكخط إرشادي رئيسي لإدارة الشركة، والثانية تعمل على أفضل استغلال وتحسين لقيمة "أصحاب المصالح"، أي أن فكرة وجود الشركة قائمة على تلبية المصالح وطموح كل من يساهم في نجاحها، خاصة أولئك الذين يتأثرون بقوة بنشاطاتها سواء كانوا من مستثمريها، أو موظفيها، أو مزوديها، أو زبائنها أو مجتمعاتها المحلية، ومن خلال هذه الرؤية فإن المسؤولية الشركة هي أكبر من توليد المال فحسب، فعليها توليد القيم وتوزيعها بطريقة ترضي مصالح وتوقعات جميع المشاركين الرئيسيين في عملية خلق القيم وهذا ما يصطلح عليه بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات .

3. المسؤولية الاجتماعية استنادا إلى خصائص حوكمة الشركات

لقد ظهر هذا المفهوم وتطور بسرعة ردا على المخاوف الحقيقية التي صاحبت التأثير السلبي الذي مارسته وما زال مختلف المؤسسات والمصانع في العالم، حيث تأذت مظاهر الحياة واختل النظام البيئي بتلوث الهواء والماء واليابسة. ولم يسلم الإنسان من السعي الأعمى لهذه الشركات في تحقيق أرباح خيالية. فمن جهة، ظهرت كثير من أمراض العصر، والسبب في ذلك الظروف الحالية الملوثة والمحيطة بالكائنات الحية. ومن جهة ثانية، فقد تم تسريح أعداد هائلة من العمال وحرمانهم من حقهم الطبيعي في العمل والحياة وبناء مستقبلهم بدعوى العولمة واقتصاد السوق، وهكذا تم الإضرار بهم على المستوى الاقتصادي، الاجتماعي والنفسي.

لذا فإن مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات جاء ليعكس الوعي المتزايد من كون النجاح التجاري المستديم لا يمكن تحقيقه فقط عبر تعظيم الربح في الأجل القصير، لكن الأهم من ذلك هو تبني سلوكات مسؤولة فلا أحد يمكنه تجاهل الرابط القوي الموجود بين الحكم الراشد والتنمية الاقتصادية. ففي دراسة أجراها البنك الدولي وجد أنه كلما طبقت الدولة الحوكمة، كلما ارتفع تصيب الفرد من الدخل الوطني. وجاء على لسان وكيل وزارة المالية الأمريكية جون تايلور حول نتائج الأبحاث التي أجراها صندوق النقد الدولي في هذا

المجال أنه كلما تم إتباع المقاييس الرئيسية للشفافية كلما أدى هذا إلى تخفيض سعر القروض الدولية والمحلية من 7 إلى 17%، توضح هذه الفكرة عنصرا هاما لجذب الاستثمارات ما دام أم الحوكمة يعتبر عاملا مخفضا لمخاطر الاستثمار.

إضافة إلى هذا، فإن وجود سياسة قوية مدعومة لمؤسسات المساءلة العامة تزيد من فعالية المساعدات التي تمنحها المنظمات المالية العالمية إلى دول العالم الثالث، وتزيل الخوف من خطر إهدارها أو إساءة استخدامها. كما أنها تدفع بالمؤسسات في إطار احترام القانون إلى استخدام الموارد المحلية بشكل عقلاني وأفضل دون التأثير سلبيا عليها. كما أن الوضوح والشفافية في التعاملات المالية تضمنان استخدامها أكثر كفاءة وفعالية للموارد. [24]

الخاتمة

تعتبر الحوكمة إحدى أهم الوسائل الهادفة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية ورفاه المجتمع، وإرسال قيم الديمقراتية والعدالة، والمساواة في الفرص، والشفافية والإفصاح التي تضمن نزاهة المعاملات، وتعزيز سيادة القانون، ورسم الحدود الفاصلة بين المصالح الخاصة والعامة والحيلولة دون استغلال المنصب والنفوذ.

إن جوهر نظام الحوكمة هو التوفيق بين أصحاب المصالح المتعارضة، وتحقيق الموازنة بين الربحية كهدف اقتصادي والمتطلبات الاجتماعية للجمهور وهذا لا يأتي من صياغة نظام متقن وقواعد شاملة للحوكمة فحسب، وإنما المهم أن تتم ممارسة هذا النظام بشكل فعال. وقد أظهرت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الأخيرة غياب الحوكمة حتى في الدول المتقدمة كممارسة على الرغم من وجود أنظمة متكاملة وقواعد شاملة.

الهوامش

[1] فيروز شين ونوال شين، دور آليات الحوكمة في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للمنظمة، مداخلة مقدمة في **الملتقى الوطني حول**: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر-بسكرة-، يومي 6-7 ماي 2012.

[2] عزاوي أعمر، بوزيد سايح، **دور حوكمة الشركات في تقييم كفاءة نظم المعلومات** المحاسبية **وفق** المعايير المحاسبية الدولية، **الملتقى العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر**، جامعة ورقة، 29- 30نوفمبر 2011، ص- 188 .

[3] **محمد حسن** يوسف " :**محددات الحوكمة** ومعاييرها– **مع إشارة خاصة لنمط** تطبيقها **في مصر**«-،**سلسلة منشورات بنك الاستثمار القومي**، القاهرة، جوان2007 ، ص6.

[4] **البنك** الأهلي **المصري**" :**أسلوب ممارسة سلطات الإدارة** الرشيدة **في الشركات-حوكمة الشركات**"، **النشرة** الاقتصادية، **العدد الثاني، المجلد**55 ، القاهرة، 2003، ص11.

[5] Frank Hond et al, Managing corporate social responsibility in action talking, (Corporate social responsibility series), Ashgate Publishing Company, USA2007 ,, p: 10.

[6] مولاي لخضر وبوزيد سايح، دور الاقتصاد الإسلامي في تعزيز مبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي، المركز الجامعي بغرداية، 22-23 فيفري 2011، ص: 3.

[7] الأمم المتحدة، كشف البيانات المتعلقة بتأثير الشركات على المجتمع الاتجاهات والقضايا الراهنة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، منشورات الأمم المتحدة، 2004، ص:27.

[8] Frank Hond et al, Op-cit, 2007, p: 38.

[9] الأمم المتحدة، مرجع سابق، 2004 ص:27.

[10] Georg Muller-Christ, Sustainable Management Coping with the Dilemmas of Resource-Oriented Management, Springer, London, 2011, p: 47.

[11] Ronald Paul Hill et al. , Corporate Social Responsibility and Socially Responsible Investing: A Global Perspective, *Journal of Business Ethics*, 2007, 70:165–174, p: 166.

[12] فؤاد محمد حسين الحمدي، الأبعاد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات وانعكاساتها على رضا المستهلك (دراسة تحليلية لآراء عينة من المديرين والمستهلكين في عينة من المنظمات المصنعة للمنتجات الغذائية في الجمهورية اليمنية)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة المستنصرية، العراق، 2003، ص: 40.

[13] حسين الأسرج، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط-الكويت، العدد 90، فيفري 2010، ص: 4.

[14] فؤاد محمد حسين الحمدي، مرجع سابق،2003 ، ص:37.

[15] وفاء التميمي، واقع تبني المسؤولية الاجتماعية في التسويق للشركات المنتجة لمستحضرات التجميل، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 6، العدد 3، 2010، ص: 353.

[16] The Market values bird, R., Hall, A.D., Momentè F. and Reggiani F., What Corporate Social Responsibility Activities? *Journal of Business Ethics*, ., (2007) 76, p: 187.

[17] Alain chauveau et Jean-jacques Rosé, L'entreprise Responsable, paris, 2003, p 45

[18] طاهر محسن منصور الغالبي وصالح مهدي محسن العامري، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، دار وائل للنشر، عمان2005 ، ص52.

[19] كامل محمد المغربي، الإدارة والبيئة والسياسة العامة، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان2001 ، ص47.

[20] فؤاد محمد حسين الحمدي، مرجع سابق، 2003، ص: 48.

[21] نفس المرجع أعلاه، ص: 52.

[22] ATAUR Rahman Belal, Corporate Social Responsibility Reporting in Developing Countries, (Corporate social responsibility series) Ashgate Publishing Company, USA, 2008, pp18-22.

[23] نهال المغربل وياسمين فؤاد، المسئولية الاجتماعية لرأس المال في مصر: بعض التجارب الدولية، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ورقة عمل رقم 138، مصر، سبتمبر 2008، ص ص3-4.

[24] أولحيسان إسناد دلال، ورقة بحثية حول "محاربة الفساد وتفعيل الاتصال الناجع: آليات تجسيد الحكم الراشد نحو تحقيق التنمية المستدامة"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الياس الجيلاني، سيدس بلعباس، 2008، ص ص 7-8.